Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

الاختفاء القسري جريمة تنتظر العدالة

ميثاق العدالة من أجل اليمن

30 أغسطس 2025

لا عدالة دون كشف الحقيقة_ ولا سلام دون إنصاف الضحايا

يشكل الاختفاء القسري في اليمن أزمة إنسانية وحقوقية متفاقمة، حيث أصبح الاختفاء القسري أداة لترهيب المعارضين وإسكات الأصوات الناقدة ونشر الخوف بين أفراد المجتمع، بعيدا عن أي رقابة قانونية أو مساءلة قضائية تذكر.

ومنذ تصاعد النزاع في اليمن في العام 2014م وثقت المنظمات المحلية والدولية آلاف المختفين قسرا، مع أن الأرقام الموثقة قد تكون أقل بكثير من الواقع الفعلي نتيجة التعتيم وسياسة التضليل الإعلامي التي تنتهجها أطراف الصراع، إضافة إلى ترهيب ذوي المختفين قسرا من الإبلاغ عن حالات اختفاء أحبائهم.

وتؤكد التقارير الحقوقية تورط جميع أطراف النزاع في اليمن في ارتكاب جريمة الاختفاء القسري، وتشمل قوات الحوثيين والحكومة اليمنية ومختلف الجماعات المسلحة المدعومة من السعودية والإمارات وخاصة المجلس الانتقالي الجنوبي، حيث تمارس احتجاز الأشخاص تعسفا وإخفائهم قسرا، وتعذيبهم وإساءة معاملتهم في جميع أنحاء اليمن.

وفيما لا يزال 50 موظفا على الأقل من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية محتجزين لدى الحوثيين منذ العام الماضي دون منحهم فرصة التواصل مع محامين أو عائلاتهم، ولم توجه إليهم أي تهمة، فإن وفاة عامل إغاثة في برنامج الأغذية العالمي بتاريخ 11 فبراير في أحد مراكز الاحتجاز التي يديرها الحوثيون جعلت مخاوفنا تتعاظم نظرا لسجل الحوثيين الحافل بالتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة ضد المحتجزين.

وفي مطلع العام الحالي أقدم الحوثيون على احتجاز 13 موظفا من موظفي وكالات الأمم المتحدة وذلك غداة إعلان الأمم المتحدة تعليق جميع تحركاتها الرسمية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي في اليمن.

وبالرغم من توالي الدعوات الموجهة للحوثيين من اجل الإفراج عن المحتجزين إلا أن تلك الدعوات لم تلق استجابة تذكر.

ولم تتوقف جماعة الحوثي عن ممارسة سياستها المتمثلة في إخفاء المعارضين واحتجازهم في أماكن غير معلومة، حيث رصدت رابطة أمهات المختطفين تعرض (165) مدنيا للاختفاء القسري خلال الفترة يناير - يوليو من هذا العام، في محافظة واحدة هي محافظة إب، فيما بلغ عدد الذين تعرضوا للاختفاء القسري في بقية المحافظات (153) مدنيا.

وفي المقابل سجلت القوات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً وقوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي، وقوات الساحل الغربي، انتهاكات مماثلة تمثلت في احتجازات تعسفية في سجون سرية واختفاء قسري، بلغت (51) مدنيا تعرضوا للاختفاء القسري خلال العام الحالي بحسب إحصائيات رابطة أمهات المختطفين، فضلا عن عشرات المختفين قسرا منذ سنوات في محافظة عدن لا تعلم عائلاتهم عنهم شيء وتجاوز معظمهم السبع سنوات من الاختفاء القسري ورغم المناشدات المستمرة من عائلاتهم لم يطلق سراحهم حتى اللحظة.

ويتفاقم الاختفاء القسري في ظل تفشي ثقافة الإفلات من العقاب التي تعد أكبر عقبة أمام مكافحة هذه الجريمة، إضافة الى التستر على مصير الضحايا، ورفض الاعتراف بوجودهم أو الإفصاح عن أماكن احتجازهم، مما يضاعف معاناة عائلاتهم، حيث يمتد تأثير الاختفاء القسري ليتجاوز الضحية فيشمل عائلاتهم التي تعيش في حالة من القلق والألم النفسي العميق، وهي تجهل مصير أحبائها ومكان وجودهم، وتتحمل النساء بشكل خاص عبئا ثقيلا، حيث يواجهن تحديات اقتصادية واجتماعية هائلة أثناء رحلة البحث عن ذويهن.

وإننا في تحالف ميثاق العدالة لليمن وفي اليوم العالمي للاختفاء القسري، نرفع صوتنا عالياً تضامناً مع آلاف الضحايا الذين اختفوا قسراً، ومع عائلاتهم التي تعيش ألم الفقد وانتظار المجهول، ونوجه نداءً للرعاة الدوليين لمحادثات السلام في اليمن، من أجل إدراج ملف المخفيين قسرا ضمن أولويات مباحثات إنهاء أزمة البلاد، وأن تتضمن أي عملية عدالة انتقالية تشكيل لجنة وطنية للبحث عنهم ومعالجة أوضاعهم وأوضاع عائلاتهم، كما ندعو إلى تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحقهم لضمان عدم ضياع الأدلة وحفظ القضايا لاستخدامها ضمن فرص العدالة الانتقالية.

كما نضع في هذا البيان المشترك وانطلاقا من مسؤوليتنا الأخلاقية والحقوقية والإنسانية ووفاءً لمعاناة الضحايا وعائلاتهم، حزمة من التوصيات التي نتوجه بها للجهات المعنية:

- يجب على جميع الأطراف أن توقف فوراً عملية الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية واحترام المعايير الدولية في التعامل مع المحتجزين، كما يجب عليهم تقديم معلومات فورية عن أماكن المختفين قسرا وإطلاق سراحهم
- يجب على الحكومة المعترف بها دوليا الانضمام الكامل إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وضمان تنفيذها من خلال مواءمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وإنشاء لجنة وطنية مستقلة للتحقيق والبحث عن المخفيين قسرا ومعالجة أوضاعهم وعائلاتهم وملاحقة مرتكبي الانتهاك بحقهم أمام القضاء، وتبادل المعلومات مع جميع أصحاب المصلحة التي نجحت في التصدي لحالات الاختفاء القسري.
- يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة الضغط الجاد على أطراف النزاع لاحترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي والكشف عن مصير الضحايا.
- يجب على مجلس حقوق الإنسان تشكيل آلية لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبتها الأطراف في اليمن بما في ذلك الأطراف غير اليمنية، وضمان معالجة قضية المختفين.
- يجب على الجهات الفاعلة الوطنية والدولية العمل على تعزيز وحماية المنظمات المحلية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، خاصة تلك التي تعمل تحت سيطرة الحوثيين.

المنظمات الموقعة:

1. رابطة أمهات المختطفين
2. منظمة سام للحقوق والحريات
3. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
4. منظمة مساءلة
5. مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية
6. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
7. مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية

8. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل
9. مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي
10. مرصد الحريات الإعلامية (مرصدك)
11. الهيئة المدنية لضحايا تفجير المنازل
12. المركز العالمي لمسؤولية الحماية
13. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
14. منظمة مبادرة مسار السلام
15. مؤسسة معًا نرتقي لرعاية المرأة والطفل
16. مؤسسة دفاع للحقوق والحريات
17. مركز رصد للحقوق والتنمية
18. شبكة مسلة بابل لحقوق الانسان
19. ملتقى الشباب المبدع
20. مؤسسة الحق لحقوق الانسان
21. المنظمة الإلكترونية للإعلام الإنساني